



بنسبة ارتفاع 57% خلال الـ 9 أشهر الأولى من العام الحالي

13 شركة مدرجة فازت بـ 67 عقداً قيمتها 1,3 مليار دينار

- «السفن» تصدرت بـ 32 عقداً تشكل 78% من الإجمالي بقيمة 1,04 مليار دينار
- «المشتركة» بالمرتبة الثانية بـ 14 عقداً قيمتها 209 ملايين دينار
- 590 مليون دينار قيمة العقود الكهربائية.. تلتها «النفطية» بـ 410 ملايين

شريف حمدي

شهدت قيمة المناقصات والعقود التي فازت بها الشركات الكويتية المدرجة بالبورصة والتابعة لها خلال الـ 9 أشهر الأولى من العام الحالي ارتفاعاً بنسبة 57%، وذلك مقارنة مع ذات الفترة من عام 2022 الماضي، وذلك ببلوغ قيمة عقود العام الحالي 1,335 مليار دينار مقابل نحو 850 مليوناً في الفترة المماثلة من عام 2022.

وكان لافتاً فوز الشركات المدرجة والتابعة لها بالعديد من العقود في أغلب الأنشطة الاقتصادية، حيث ساهمت الوفرة المالية الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط بالسوق العالمي في زيادة الإنفاق الحكومي على المشاريع المتنوعة، حيث قامت العديد من الجهات في مقدمتها وزارة الكهرباء والماء، وشركتنا نفط الكويت والبتترول الوطنية بطرح العديد من المناقصات الكهربائية والنقلية والخدمية والإنشائية، فضلاً عن اللوجيستية.

وأظهرت إحصائية أعدتها «الانباء» بناء على إحصاءات الشركات المدرجة

على بورصة الكويت حول مناقصات وعقود التسعة أشهر الأولى من 2023 ما يلي:

- فازت 13 شركة كويتية مدرجة وتابعة لها بالعقود البالغ عددها 67 عقداً، وذلك بواقع 30 عقداً بالربع الأول بقيمة إجمالية 632 مليون دينار تشكل 47,3% من الإجمالي، و24 عقداً بالربع الثاني بقيمة 411 مليون دينار تشكل 30,7% من الإجمالي، و5 عقداً بالربع الثالث بقيمة 292 مليون دينار.
- حلت شركة الصناعات الهندسية الثقيلة وبناء السفن بالصدارة، وذلك من خلال فوزها بـ 32 عقداً متنوعاً بقيمة 1,042 مليار دينار تمثل 78% من الإجمالي.
- أكبر العقود التي فازت بها «السفن» خلال الـ 6 أشهر الأولى من العام الحالي، كانت عبارة عن مشروع بقيمة 173,2 مليون دينار لتطوير وتحديث الغلايات البخارية وأنظمة التحكم في الوحدات الحرارية والأنظمة المساعدة في محطة الدوحة الغربية لتوليد القوى الكهربائية وتقطير المياه.
- حلت المجموعة المشتركة

بالمرتبة الثانية من خلال فوزها بـ 14 عقداً بقيمة إجمالية 209 ملايين دينار تشكل 15,6% من إجمالي قيمة العقود.

- بالمرتبة الثالثة، جاءت «كابلات» بـ 5 عقود بقيمة 14,3 مليون دينار، تشكل 1,2% من الإجمالي.
- رابعاً، جاءت «وطنية م ب» بعد فوزها بعقود بقيمة 12,1 مليون دينار تشكل 0,9% من الإجمالي.
- خامساً، جاءت «التنظيف» بعد فوزها بعقود بقيمة 11,3 مليون دينار تشكل 0,8% من الإجمالي.
- وتبين من خلال الرصد ان المشاريع الكهربائية كان الأكثر قيمة بواقع 590 مليون دينار، تلتها النفطية بـ 410 ملايين دينار، ثم الخدمية بـ 181,5 مليون دينار، تلتها العقود الإنشائية بـ 137,7 مليون دينار، ثم العقود اللوجيستية بـ 18,1 مليون دينار، ثم العقود الصحية بـ 0,9 مليون دينار.
- كما تبين من الرصد ان قيمة العقود الخارجية التي فازت بها الشركات الكويتية بلغت 68 مليون دينار من خلال 7 عقود أغلبها إنشائية وفازت بها المجموعة المشتركة.

أكثر 5 شركات مدرجة استحوذوا على قيمة عقود الـ 9 أشهر الأولى من 2023



حلت في المرتبة الثالثة عربياً بعد السعودية والجزائر

11 شهراً.. معدل تغطية النقد الأجنبي بالكويت لوارداتها السلعية



أظهرت بيانات صندوق النقد الدولي أن الكويت ثالث أكبر دولة عربية لجهة كفاية احتياطياتها من النقد الأجنبي لتغطي وارداتها من السلع خلال 2024، بواقع معدل تغطية يبلغ 11 شهراً. وتفصيلاً، تصدرت السعودية قائمة أعلى الدول التي تغطي احتياطياتها من النقد الأجنبي وارداتها من السلع خلال عام 2024 بواقع 16,2 شهراً، وحلت الجزائر ثانياً بـ 14,2 شهراً، فيما جاءت الكويت ثالثاً بـ 11 شهراً، وحلت العراق رابعاً بـ 8,4 شهر. وجاءت قطر في المرتبة الخامسة بـ 8,1 شهر، والأردن سادساً بـ 7,5 شهر، والمغرب سابعاً بـ 5,8 شهر، ومصر سادساً بـ 5,1 شهر.

خلال أول 8 أشهر من العام الحالي لتصدير 5,25 ملايين برميل

430 مليون دولار صادرات الكويت النفطية لأمریکا

علاء مجيد

سجل إجمالي صادرات النفط الكويتي إلى أمريكا منذ بداية العام الحالي حتى نهاية أغسطس 2023 نحو 5,25 ملايين برميل بقيمة بلغت 430 مليون دولار. وبحسب بيانات مكتب الإحصاء الأميركي، التي اطلعت «الانباء» على نسخة منه، فقد بلغت صادرات النفط الكويتي إلى أمريكا خلال شهر أغسطس الماضي فقط نحو 1,623 مليون برميل بزيادة قدرها 804 ملايين برميل وبنسبة 98,2% على أساس شهري مقارنة بـ 819 مليون برميل خلال شهر يوليو الماضي.



وعلى صعيد قيمة الصادرات، فقد ارتفعت في أغسطس على أساس شهري بنسبة 120,2% لتصل إلى 149,52 مليون دولار مقارنة بنحو 68 مليون دولار خلال

مليارات دولار. وعلى مستوى شهر أغسطس فقط فقد منلت قيمة واردات النفط نحو 0,97% من إجمالي قيمة الواردات الأميركية من النفط التي قدرت بنحو 15,44 مليار دولار. ويتأتي ارتفاع قيمة صادرات النفط الكويتي إلى أمريكا خلال شهر أغسطس بسبب الارتفاع الحاد في أسعار الخام. وتمثل صادرات النفط الكويتي منذ بداية العام حتى نهاية أغسطس نحو 0,34% من إجمالي الواردات الأميركية من النفط التي قدرت بنحو 1,549 مليار برميل خلال الفترة، فيما استحوذت على نسبة 0,77%

«الانباء» تنشر أحدث تقارير وحدة التحريات المالية عن 2023/2022

29 بلاغاً إلى النيابة و2241 إخطاراً بشبهات غسيل أموال في عام

علي إبراهيم

تحكم الكويت قبضتها بشدة في مواجهة أي شبهات بغسيل أموال أو تمويل إرهاب، إذ تواتب وتطبق أفضل الممارسات والمؤشرات العالمية المتبعة في الرصد والتحليل وتلقي الإخطارات والتعامل معها بأعلى مستويات من الاحترافية، وذلك كله من خلال وحدة التحريات المالية التي تعمل بكوادر وطنية بالكامل. وكشف تقرير حكومي عن ان إجمالي عدد الإخطارات وشبهات غسيل الأموال أو تمويل الإرهاب التي وردت إلى وحدة التحريات المالية الكويتية خلال العام الماضي بلغ 2241 إخطاراً عالميتها من البنوك

وشركات الصرافة، بينما بلغ عدد الإخطارات التي تم أو جار تحليلها نحو 419 إخطاراً، فيما طلبت الوحدة معلومات 699 مرة من 4 جهات حكومية، بالإضافة إلى شركة المقاصة. وسجلت البلاغات المقدمة من قبل الوحدة إلى النيابة العامة تراجعاً ملحوظاً خلال 2023/2022 إذ بلغ عدد البلاغات 29 بلاغاً، وكذلك تراجعت أعداد الإحالات إلى الجهات المختصة لتسجل 13 إحالة خلال العام. ووفقاً لأحدث تقارير وحدة التحريات المالية الكويتية، الذي حصلت «الانباء» على نسخة منه، فإن عدد الإخطارات شهد تراجعاً بنسبة 3,4% بما عدده 79 إخطاراً خلال 2023/2022 إذ بلغ إجمالي الإخطارات نحو 2241 إخطاراً مقابل 2320 إخطاراً في 2022/2021. وشهد عدد بلاغات وحدة

التحريات المالية إلى النيابة العامة بشبهات غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، إذ يتصلح إلى اعداد دراسة استراتيجيّة حول جرائم الفساد لاعتماد الفساد تحدياً رئيسياً للدول ومحاربتها أصبحت سياسة ذات أولوية لتطور المجتمع، كما أن الفساد احتل المرتبة الرابعة من القائمة الخاصة بترتيب قضايا غسيل الأموال على المستوى المحلي.

نحو 71% ما يعد مؤشراً إيجابياً على كفاءة عمليات الرقابة لدى قطاع المصارف الكويتية لجهة تطبيق قانون مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب. وأظهر التقرير أن شركات الصرافة تعد ثاني أكبر مصدر لشبهات غسيل الأموال أو تمويل الإرهاب في الكويت، إذ استحوذت على 28,5% من إجمالي الإخطارات خلال العام المنصرم 2023/2022 وبواقع 640 إخطاراً، وقياساً إلى إخطارات قطاع الصرافة في

العام السابق فقد تراجع عدد الإخطارات بنسبة 26% بما عدده 230 إخطاراً إذ بلغت في 2022/2021 نحو 870 إخطاراً. ويرز في أحدث تقرير ارتفاع إخطارات شركات أعمال الدفع الإلكتروني إذ قدمت في 2023/2022 نحو 12 إخطاراً بشبهات مقارنة بإخطار واحد في 2022/2021. يأتي ذلك فيما استحوذ قطاع شركات تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة على 4 إخطارات خلال العام

2023/2022 وهو نفس عدد الإخطارات خلال العام السابق عليه، فيما قدمت شركات الوساطة المالية إخطارين خلال العام السابق. ولم تسجل شركات تداول الأوراق المالية، وشركات الاستثمار، وشركات التمويل أي إخطارات خلال 2023/2022 فيما قدمت خلال العام السابق إخطارين لشركات التداول وإخطار لشركات الاستثمار وإخطار لشركات التمويل. ولجهة عدد المعلومات الواردة من الجهات المختصة (إحالات المعلومات) فقد بلغ 10 مرات خلال 2023/2022 مقارنة بـ 17 مرة في 2022/2021. وبلغ عدد المعلومات الواردة من الوحدات النظرية في 2023/2022 نحو 51 معلومة من بينها 24 طلب معلومات،

و27 إحالة معلومات، مقارنة بـ 65 معلومات واردة من الوحدات النظرية في 2022/2021 من بينها 44 طلب معلومات و21 إحالة معلومات. وأظهرت بيانات التحليل المالي وتبادل المعلومات المحلي والدولي أن إجمالي عدد الإخطارات التي تم أو جار تحليلها في وحدة التحريات المالية خلال 2023/2022 بلغ 419 إخطاراً مقارنة بـ 936 إخطاراً في 2022/2021. وتراجع إجمالي عدد طلبات المعلومات الصادرة إلى الجهات المعنية (عدد المعلومات التي طلبتها وحدة التحريات من الجهات المعنية بالإخطار في الكويت) إلى 699 طلباً في 2023/2022 بنحو 18% بما عدده 150 طلباً مقارنة بـ 849 طلباً في 2022/2021. وبلغ عدد طلبات المعلومات

من وحدة التحريات المالية المقدمة لوزارة الداخلية نحو 217 طلباً في 2023/2022 مقارنة بـ 219 طلباً في العام السابق عليه، كما بلغ عدد طلبات المعلومات من وزارة التجارة والصناعة 143 طلباً في 2023/2022 مقارنة بـ 189 طلباً في العام السابق عليه، وبلغ عدد المعلومات التي طلبت من وزارة العدل 125 طلباً خلال 2023/2022 مقارنة بـ 174 طلباً في العام السابق عليه، أما الشركة الكويتية للمقاصة فبلغ عدد طلبات المعلومات نحو 114 طلباً في 2023/2022 مقارنة بـ 148 في 2022/2021، وبلغ عدد طلبات المعلومات في الإدارة العامة للمجمارك 100 طلباً خلال 2023/2022 مقارنة بـ 119 طلباً في العام السابق عليه.

تطوير قاعدة البيانات

كشف التقرير عن أن الوحدة في ضوء سعيها الدائم لتطوير قاعدة بياناتها في نظام إخطارات المعلومات المشبوهة أضافت حقولاً خاصة تشمل كلمات الربط والأنماط والمؤشرات ليخدم إدارة التحليل المالي في تطوير كفاءة وجود مراحل تلقى وتحليل الإخطارات بما يكشف الأنماط والاتجاهات السائدة في المعاملات المشبوهة المرتبطة بالجرائم الأصلية.

تحليل جرائم الفساد

أظهرت التطلعات المستقبلية للوحدة سعي قسم التحليل الاستراتيجي لتحديد الاتجاهات والظواهر والأنماط السائدة في مجال غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، إذ يتصلح إلى اعداد دراسة استراتيجيّة حول جرائم الفساد لاعتماد الفساد تحدياً رئيسياً للدول ومحاربتها أصبحت سياسة ذات أولوية لتطور المجتمع، كما أن الفساد احتل المرتبة الرابعة من القائمة الخاصة بترتيب قضايا غسيل الأموال على المستوى المحلي.

الحوالة البديلة

كشف التقرير عن أن قيم التحليل الاستراتيجي في وحدة التحريات المالية أعد دراسة استراتيجية محددة بشأن غسيل الأموال وتمويل الإرهاب المرتبطة بنقل الأموال عبر الحدود باستخدام الحوالة البديلة وجران الانتهاء منها لعرضها على اللجنة التنفيذية للاعتماد.

الوحدة.. كويتية بالكامل

جاء في التقرير: وفقاً لرؤية وحدة التحريات المالية الكويتية وتحققاً لهدفها نحو تكويت الوحدة بشكل كامل، تم تكويت جميع الإدارات بالعناصر الوطنية المؤهلة ذات الخبرات، وبهذا أصبحت الوحدة تجمع إدارات كويتية بالكامل منذ أول يناير 2023.